

# المحتسب

في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها

تأليف : أبي الفتح بن جني

— ١ —

أصابت آثار أبي الفتح عثمان بن جني ، في السنين الأخيرة ، حظاً كبيراً من عناية المهتمين بأحياء التراث ، فأتيح لطائفة منها طبعات علمية جيدة يسّرت الانتفاع بها على وجه صالح . وكان من آخرها نشر الجزء الأول من هذا الكتاب : « المحتسب » الذي يُعدّ من أجلّ ما ألف أبو الفتح وأجمعه لمذاهبه في العربية والاحتجاج لها ، وهو ، إلى ذلك ، من أهد ما ألفه المتقدمون أثراً في مذاهب المتأخرين من النحويين .

اضطلع بتحقيق هذا الكتاب الأستاذ علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلي (١) ، واعتمدوا ، في ذلك ، على مخطوطتين منه في دار الكتب المصرية ، أولاهما - وهي التي اتخذت أصلاً - قديمة كتبت سنة ٥٢٨ هـ بخط مغربي ، وأما الأخرى التي استعين بها حديثة كتبت سنة ١٣٣٥ هـ ويغلب على الظن أنها منسوخة عن الأولى .

(١) إلا أن ما جاء في نعي العلامة الجليل الدكتور عبد الحليم النجار ، رحمه الله ، في ختام هذه المطبوعة يشعر أن إسهامه في تحقيق الكتاب لم يعد أنه كان يرجع إليه فيما أشكل منه ، ومن وقف على كتاب « أبو علي الفارسي » للدكتور شلي ، و « الإبانة عن معاني القراءات » لمكي بن أبي طالب الذي قام على نشره الدكتور شلي أيضاً ، لم يفته أن طابعه هو الغالب على المقدمة التي صدر بها المحتسب وعلى إخراج الكتاب جملة .

ونسخة الأصل - كما يظهر من دراسة إسنادها - نسخة جليظة كان يجدر بكتاب المقدمة أن يبسط القول في صفتها وبيان قيمتها العلمية ، لا أن يقتصر - كما فعل - على أوصافها العامة وما ثبت في صفحة عنونها من تمليكات ونحوها ، وإن كان في إثباته نصّ السماع الذي كتبه في صفحة عنونها الحافظ أبو طاهر السلفي - على ما وقع فيه مما سيأتي بيانه - ما يسدّ جانباً من هذا النقص في التعريف بهذه النسخة القيّمة . ومن ثمّ رأيت ألاّ أخلي هذه الكلمة من إلمامة بأطراف من ذلك .

تستمدّ هذه النسخة قيمتها العلمية من سندها المتصل بالمؤلف ؛ فقد جاء في ختامها - وقد أثبتت صورة عنه في الصفحة ٢٧ من هذه المطبوعة - ما نصه :  
« كمل الكتاب المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها تأليف أبي الفتح عثمان بن جني النحوي رحمه الله ، والحمد لله كثيراً على ذلك وصلواته على خير خلقه محمد النبي وعلى أهله وسلم تسليماً .

« كتبه محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد المقرئ الأندلسي بئفرا الإسكندرية حرسه الله ، قم عشية يوم الأحد التاسع عشر من شهر المحرم عام ثمانية وعشرين وخمسة ، نفعه الله به وجميع من يقرؤه بمنه وحوله . نقلته من كتاب الفقيه المقرئ أبي الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الشيرازي وبخطه ، وقرأه على علي بن زيد القاساني ، وكتب له القاساني بالقراءة على ظهر الكتاب في ذي الحجة سنة إحدى عشرة وأربعمئة ، وسمعه القاساني من مؤلفه شيخه أبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله عليهم أجمعين .

« وهذه نسخة القراءة :

« قرأ علي أبو الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الشيرازي

- أدام الله عزه - هذا الكتاب ، وهو المحتسب ، وأنا أنظر في أصلي المسموع

من شيخنا أبي الفتح عثمان بن جني رحمه الله من أوله إلى آخره . وكتب علي

ابن زيد القاساني بخطه في ذي الحجة سنة إحدى عشرة وأربعمئة حامداً لله ومصلياً على النبي محمد وعلى آله ومسلماً» .

ولم تقتصر قيمة هذه النسخة على هذا النسب الصريح الذي لو لم يتبها لها غيره لكان كافياً لأن تكون موضع ثقة ، بل زاد في قدرها أن تمّ لكتابتها محمد بن الحسن - وهو كما سيأتي من ثقات علماء القراءة والعربية - اتصال السند بالمؤلف من جهة التلقي أيضاً ؛ وذلك أنه قرأ الكتاب من نسخته هذه وغيره من كتب السنن وعلوم القرآن والحديث على الحافظ الكبير أبي طاهر السلفي ، وكتب له بخطه على ظهر هذه النسخة السماع الذي تقدم الإلماع إليه ، ويبيّن فيه طريقه إلى مؤلف كل منها ، ونص ما يتعلق بالمحتسب منه :

« قرأ عليّ هذا الكتاب الفقيه الأجل العالم أبو عبد الله محمد بن الحسن ابن محمد بن سعيد الداني المقرئ حرسه الله من هذا الفرع وأنا أنظر في أصل كتاب أبي الحسين نصر بن عبد العزيز بن نوح الشيرازي الذي عليه خط علي بن زيد القاساني بسامعه ، وكان يرويه عن مؤلفه أبي الفتح ، وقرأت أنا على مرشد بن يحيى بن القاسم المدني من أوله إلى ابتداء سورة المائدة ، وأجاز لي رواية باقيه كما أجاز له شيخه أبو الحسين الشيرازي ، عن القاساني ، عن مصنفه ... » .

وهذا سند عال متصل رجاله كلهم من الأعلام الثقات ، يرتفع بهذه النسخة إلى مرتبة الأمهات .

فمحمد بن الحسن الأندلسي - كاتب النسخة وقارئها على السلفي - إمام نحوي لغوي ، كما يقول ابن الجزري . تلقى القراءات عن نفر من أعلامها الكبار ، وأخذ اللغة والنحو عن مالك العتي وإبن العواد ، ورحل حاجاً سنة ٥٢٧ فسمع من غير واحد ، وأخذ عن السلفي وأخذ السلفي عنه . وقد نعته ابن الأبار بقوله : « كان إماماً فاضلاً صاحب ضبط وإتقان ، مشاركاً في علوم

جمّة يتحقق منها بلم القرآن والأدب ، حسن الخط ، أتيق الوراثة ... وكان

الناس يرحلون إليه للسمع منه والقراءة عليه لروايته واشتهار عدالته ، وهو آخر القرنين المحدثين بشرق الأندلس . انتهت إليه الرياسة في معرفة القراءات وعلماها مع الحظ الوافر من الحديث وحفظ أسماء رجاله . توفي بدانية سنة ٥٤٧ . ( انظر ترجمته في تكملة الصلة ص : ٤٧٥ - ٤٧٧ ، وطبقات ابن الجزري ١٢١/٢ - ١٢٢ ) .

وأما شيخه الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي ( ت ٥٧٦ ) فهو غني بشهرته عن بسط القول في ترجمته ، وحسبنا قول الحافظ الذهبي فيه : « كان متفنناً ، مثبِتاً ، ديناً ، خيراً ، حافظاً ، ناقداً ، مجموع الفضائل ، انتهى إليه علو الإسناد (١) ... » ( انظر ترجمته في تذكرة الحافظ ٩٠/٣ - الطبعة الأولى ، ووفيات الأعيان ٨٧/١ ، وطبقات ابن الجزري ١٠٢/١ ، وحسن المحاضرة ١٦٥/١ ، ومراة الزمان ٣٦١/٨ ، وأزهار الرياض ١٦٧/٣ ) .

ومرشد بن يحيى المدني ( ت ٥١٧ ) - شيخ السلفي - كان كما يقول السيوطي « أسند من بقي بمصر مع الثقة والخير » . وكان الحافظ السلفي استوطن الإسكندرية خمسا وستين سنة إلى أن مات ما خرج منها - كما يقول الذهبي في ترجمته - سوى خروجه إلى القاهرة للسمع من أبي الصادق مرشد بن يحيى المدني هذا وطبقته . ( انظر ترجمته في حسن المحاضرة ١٧٥/١ - ١٧٦ ، وطبقات ابن الجزري ٢٩٣/٢ ، والشذرات ٥٧/٤ ) .

وشيخه أبو الحسين نصر بن عبد العزيز الشيرازي - كاتب الأصل الذي نقل منه محمد بن الحسن هذه النسخة والذي كان الحافظ السلفي ينظر فيه وقت قراءته إياها عليه - من أعلام القراء والمحدثين أيضاً . قال فيه ابن الجزري : « شيخ محقق إمام مسند ثقة عدل » وقد أخذ القراءات عن كبار

(١) ترجم له كاتب مقدمة المحتسب ترجمة قصيرة في سطر وبعض السطر في حاشية الصفحة ٢٢ ، وسماه فيها أحمد بن أحمد ، على حين سمى نفسه في السماع الذي كتبه بخطه : أحمد بن محمد ، وهو ما أطبق عليه مترجموه . م (A)



من رجالها وأخذها عنه كبار منهم أيضاً ، وروى الحديث ، وانتهى عندما استقر بمصر إلى أن كان مقرئ الديار المصرية ومسندها ، وفيها ألف كتابه « الجامع في القراءات الشر » توفي سنة ٤٦١ . ( انظر ترجمته في طبقات ابن الجزري ٣٣٦/٢ - ٣٣٧ ، وحسن المحاضرة ٢٣٥/١ ، والعبير ٢٤٨/٣ ) .

وأما شيخه علي بن زيد القاساني فنعته الحافظ الذهبي في المشته ص : ٤٩٥ بأنه « أحد الفضلاء » . وقال فيه ياقوت : « أحد أصحاب أبي الفتح بن جني . وجدت بخطه ما كتبه في سنة إحدى عشرة وأربعمئة . وهو صاحب الخط الكثير الضبط المعقد ، سلك فيه طريقة شيخه أبي الفتح » . ( انظر معجم الأدباء ٢١٨/١٣ - ٢١٩ ، وبغية الوعاة ، ص : ٣٣٨ - وقد جاءت نسبه فيها « القاشاني » بالشين المعجمة ، وهو من تصحيف الطبع ؛ فان ياقوتاً ضبط « قاسان » (١) التي يُنسَب إليها ، في معجم البلدان ، بالسین المهملة ) . ولعل ما رآه ياقوت بخط علي بن زيد هذا هو ما كتبه لأبي الحسين الشيرازي على النسخة التي قرأها عليه من « المحتسب » لتطابق التاريخ في كليهما .

وعلى جلالة هذه النسخة التي لا ريب أنها خليقة بأن تُسَخِّد قاعدة في نشرة علمية محررة للكتاب ، وعلى ما بُدِّل في قراءة النص والتعليق عليه من جهد مشكور ، كان يجدر أن يستعان على تحقيق الكتاب بمخطوطاته الأخر - وهي كثيرة مبثوثة في مكتبات العالم - أو ببعضها على الأقل ؛ إذ أن خطها المغربي - وقد اتمكت ، فيما يظهر ، بعض حروفه لقدم النسخة - قد التاث على قارئها في مواضع ، كما التاث عليه خط الحافظ السلفي - وهو مشرفي - فأخلَّ بقراءته في غير ما موضع أيضاً . وقد تحققت ذلك بممارسة صورتي صفحة العنوان والتي تليها المثبتين في ص ٢٣ و ٢٥ بما يقابلها من المطبوع ،

(١) جاء في معجم البلدان لياقوت : مدينة كانت عاصمة بما وراء النهر في حدود بلاد الترك ؛ ينسب إليها جماعة من الفقهاء والعلماء . وقال أيضاً : هي ناحية كأصبهان . ( اللجنة )

وبمعارضة قدر صالح من نص الكتاب بصورة لدي عن مخطوطة منه في مكتبة راغب بتركيا كان وافاني بها العلامة الجليل الأستاذ حمد الجاسر. وهي مكتوبة بخط مشرقى مقروء ، إلا أنها مجهولة التاريخ ، وفيها غير قليل من السقط والتصحييف .

وسأسوق ، فيما يلي ، ما استدركته في نص السماع الذي كتبه الحافظ الساني بخطه ، ثم ما استدركته في نص الكتاب حتى الصفحة ٦٤ منه ، ولعلي متابع فيما بعد إن شاء الله . وقد رمزت لمصورتي بحرف (ت) .

#### ١ - في نص السماع :

ص : ٢١ س ٧ « قرأ علي هذا الكتاب الفقيه الأجل العالم البر عبد الله محمد بن الحسن ... » . والذي كتبه الحافظ : « ... العالم أبو عبد الله ... » بيد أنه وصل الألف من « أبو » بالباء كما هو الناب على خطوط السماعات ، وقد رسمها كذلك في غير موضع من هذا السماع .

س ٨ « ... وأنا أنظر في أصل كتاب أبي الحسن نصر بن عبد العزيز ... » . والصواب - كما هو بيّن في صورة السماع - : « ... أبي الحسين ... » وبذلك كنى نصرأ هذا مترجموه .

س ١٠ « ... وقرأت أنا على مرشد بن علي بن القاسم المدني ... » .

وصواب قراءته : « ... مرشد بن يحيى ... المدني ... » وقد صحّف اسم أبيه إلى « علي » في س ٢٣ أيضاً ، إلا أن نسبته جاءت في هذا الموضع : « المدني » على الصواب . وانظر المصادر المذكورة عقب ترجمة مرشد هذا فيما تقدم .

س ١٥ - ١٦ « ... أنا أبو الحسن علي أحمد بن علي الفالي أنا أبو عبد الله أحمد بن إسحاق بن خرباذ النهاوندي ... » .

سقطت كلمة « بن » بعد اسم الأول ، وصحّف اسم الآخر ، وصواب قراءته : « ... بن خربان ... » وقد ضبطه الحافظ بفتح الخاء . وانظر في

ضبط اسمه المشتبه ، للحافظ الذهبي ، ص : ٢٢٩ ، وتبصير التنبيه ، للحافظ ابن حجر ٤٣١/١ . وقد ذكر الخطيب البغدادي « ابن خربان » هذا في شيوخ الفالي في ترجمته في تاريخ بغداد ٣٣٤/١١ ، وعقد له فيه ٣٦/٤ - ٣٧ ترجمة ذكر فيها أنه توفي في حدود سنة ٤١٠ بالبصرة ، إلا أن اسم جده صحف في الطبع إلى « حرمان » .

س ١٩ - ٢٠ « ... وكتاب بيان إعجاز القرآن الذي أخبرنا به ابن بركات أنا سعيد بن علي الزنجاني أبو القاسم الصيدلاني ... »  
والذي كتبه الحافظ : « ... سعد بن علي الزنجاني ، أنا أبو القاسم ... »  
فصَحِّفَ اسم الأول ، وأسقط لفظ الإخبار بينها . وسعد بن علي المذكور حافظ قدوة ، وإمام كبير من أئمة السنة ، توفي آخر سنة ٤٧٠ أو أول التي تليها . وقد ذكره السيوطي في شيوخ محمد بن بركات في ترجمته في البنية ، ص : ٢٤ نقلاً عن تاريخ المنذري . ( وانظر ترجمته في تذكرة الحافظ ٣/٣٤٥ - ٣٤٩ - الطبعة الأولى ، والبر ٣/٢٧٦ ، والشذرات ٣/٣٣٩ - ٣٤٠ ) .

س ٢١ « أسقطت عبارة وردت في السماع عقب الإسناد السالف ، وهي في صورته غاية في الوضوح ، وهذا نصها : « ولي إليه طريق أعلى من هذا » .  
س ٢٥ « ... من حديث أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي عبيد المهندس ... »  
وصواب قراءته : « ... أحمد بن محمد بن إسماعيل ... » إلا أن الحافظ جعل اللام ضميّة فاشتبهت بالدال . وأبو بكر هذا كان محدث مصر ، وكان ثقة تقياً ، توفي سنة ٣٨٥ . ( انظر ترجمته في البر ٣/٢٧ - ٢٨ ، والشذرات ٣/١١٣ ، وحسن المحاضرة ١/١٧٤ ) .

ص : ٢٢ ، س ١-٢ « ... وكتاب الأربعين في الخطب والمواعظ ، أخبرنا به القاضي أبو نصر بن علي بن ودعان الموصلي مؤلفه ... » .  
والذي كتبه الحافظ : « ... أبو نصر محمد بن علي بن ودعان ... » إلا أنه  
اشكلت بعض حروف كلمة « محمد » فحفت . وابن ودعان هذا غير مرضي  
عند الثقات ، وقد ذمه غير واحد منهم واتهموه بالكذب ومنهم الحافظ السلفي  
نفسه . وما اتهم بالكذب فيه كتاب الأربعين المذكور . توفي سنة ٤٩٤ .  
( انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ٣/٦٥٧ - ٦٥٩ ، والوافي بالوفيات  
١٤١/٤ - ١٤٢ ) .

٢ - في نص الكتاب :

ص ٣١ ، س ٦ « ... على ما أجمعنا فيه القربة إليك في أملنا به لطف  
السعاة فيما يدني منك ... » .

في ت : « ... وأملنا به ... » وهو أشبه بالصواب وأقوم بالمعنى .

س ١١ « ... فأقلبنا إلى كنز جنتك التي لم تخلق إلا لمن وسع ظل رحمتك »  
وعلق الناشر على كلمة « كنز » : « في ك : ظل » .

قلت : وكذلك هي في ت ، وأظنها كذلك في الأصل المغربي أيضاً ، إلا  
أن رأس اللام اشكل فاشتبهت الظاء المغربية على قارئ النسخة بالكاف ،  
وقد اتفق له مثل ذلك في موضع آخر سيأتي ذكره قريباً . ويمرر ما ذكرت  
أن كاتب الأصل وضع تحت الحرف الأخير - كما يظهر بوضوح في الصورة  
المثبتة في ص ٢٥ - علامة تشبه رقم (٨) وهي - كما استظهر الأستاذ عبد السلام  
هارون من دراسة هذه النسخة - علامته في ضبط الحرف المشدد المكسور .  
( انظر كتابه : تحقيق النصوص ونشرها ، ص : ٥١ - الطبعة الثانية ) ولا  
حرف مشدد في « كنز » .

س ١٨ « ... واستولى بأوله على آخر غلاة الناطقين » .



في ت: « ... على آخر غاي ... » بالجمع ، وكذلك هي في الأصل المغربي أيضاً كما يظهر بوضوح في أول السطر ١٧ من صورة الصفحة الأولى منه ، وهي مرسومة فيه بالياء المردودة : « غاي » .

ص ٣٢ ، ص ١ - ٢ « ... فانتظم لغات العرب على مشتاتها ... » وورد القراءات من متوجهاتها « وعلق الناشر على ذلك بقولهم : « بمكان النقط في الأصل طمس لم تتبينه ، وبمكانها في ك بياض » .

وفي ت: « ... على شتاتها » وهو الصواب ، وأما تنمة العبارة فيه فنصها : « ... وأفاء فوارد القراءات ... » .

س ١٠ « ... ولذلك قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، وما كنه عليه ، وراده إليه » .

وفي ت: « ... وماظته عليه ... » وهو الصواب . وكذلك هي في الأصل المغربي أيضاً ( انظر السطر الأخير من صورة الصفحة الأولى منه ) إلا أن الظاء المغربية اشتبهت على قارئه بالكاف . وقوله : « ماظته » أي خاصمه وشاقته ونازعه .

س ١٢ « ... ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراء ... » .

في ت: « ... فسحاً بخلاف ... » وهو أشبه بالصواب .

س ١٣ « ... أو تسويغاً للمدول عما أقرته الثقات عنهم ... » .

في ت: « ... عما أثرته ... » وهو محض الصواب .

ص ٣٤ ، س ٥ « ... لا ننسى تقريره على أهل القراءات ليحفظوا به

ولا ينأوا عن فهمه » .

في ت: « .. على أهل القرآن ... » وهو المؤلف من عبارة المتقدمين عن

القراء . وفيها أيضاً : « ... ليحيطوا ... » وهو أشبه بسباق الكلام .

ص ٣٥ ، س ٣ « ... لأن كتابنا هذا ليس موضوعاً على جميع كافة القراءات » .  
 في ت : « ... على جمع كافة ... » وهو أحري بالصواب .  
 س ٤ « وإنما الغرض منه إبانة ما لظفت صفتة ، وأغربت طريقته » .  
 في ت : « ... وإنما الغرض فيه ... » وهو المعروف من لغة أبي الفتح  
 في هذا الكتاب وغيره .

وفيها أيضاً : « ... ما لظفت صنعته » وهو محض الصواب .  
 وأما قوله : « وأغربت طريقته » فضيِّطَ الفعل فيه بالبناء لما لم يُسَمَّ  
 فاعله ، وقسِّر في الحاشية بما نصه : « أغربت : أي جعلت غريبة ، من قولهم :  
 « أغرب السلطان الرجل » أي نفاه وأبعده من بلده وجعله غريباً » . اهـ .  
 والأولى - فيما أرى - أن يُضَبَّطَ بالبناء لما سمي فاعله ، أي جاءت طريقته  
 غريبة طريفة .

س ٩ « ... إذ كان مرسوماً به ... » .  
 صوابه كما في ت : « ... موسوماً به » .  
 ص ٣٧ س ١٦ « ... إذا وصلت سقطت الهمزة » .  
 في ت : « ... سقطت الهمزة أصلاً » وبه تمام المعنى .  
 ص ٣٨ ، س ٢ - ٣ : « ... لما ذكرنا من الوصل المرجوع إليه المأخوذ  
 بأحكامه ... » .

في ت : « ... من الأصل ... » وهو أشبه بالصواب .  
 س ٨ « ... في قلة باب إيل وإيل ... » .  
 وأولى منه ما في ت : « ... باب إيل وإيل » بزيادة العاطف بين المثاليين .  
 س ٩ : « ... ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم ... » .  
 صوابه كما في ت : « ... من قول ... » .

ص ٣٩ ، س ٦ : « ... وقد قرأها ها هنا كيف تصورت شديدة الحاجة إلى الابتداء قبلها » .

ولا معنى للقراءة ها هنا ، والصواب كما في ت : « ... وقد تراها » إلا أن كاتبها أسقط لفظ « كيف » والوجه إثباته .

س ١٣ : « ... مع حجزه بينها ، وإعراضه على كل واحد منها » .  
ولا موقع للإعراض ها هنا ، وإنما هو : « ... واعتراضه ... » كما في ت .  
وقد أسقط كاتبها لفظ « واحد » ببد « كل » وبكل يقوم المعنى .

س ١٧ : « ... ما تحتمله « إيّا » من المثل ، هل هي فعّل ، أو ... ، أو ...  
أو فيعملل . أمن آفة أم من أية ... » .

والعبارة مضطربة لسقط وقع فيها بعد قوله : « أو فعمل » وتامها كما في ت .  
« ... أو فيعملل ، أو فيعملى ، ومن أي لفظ هي أمن آفة ... » .

ص ٤٠ ، س ٢٠ : « ... فتخفيف الضعيف الثقيل أحرى وأولى » .  
في ت : « ... فتخفيف التضعيف ... » وهو محض الصواب .  
ص ٤١ ، س ١ : « ... فمن ذلك قولهم في ربّ رجل : ربّ رجل ،  
وفي أرّ : أرّ ، وفي أيّ : أيّ ... » .

والصواب الذي لا معدل عنه ما جاء في ت : « ... وفي إنّ : إنّ ... » .  
س ٤ — ٥ : « ... ومن ذلك قوله :

يا ليتنا أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار » .

زاد بعده في ت : « أراد : إمّا » .

س ١٥ : « ... وإلى ما تأمر به وتنتهى فيه صائرّون » .

في ت : « ... وتنتهى عنه ... » وهو الصواب .

ص ٤٢ ، س ٧ : « ... فإذا جاز أن يرضى الإنسان ... » .

في ت : « ... وإذا جاز ... » وهو أشبه بسياق الكلام .

ص ٤٥ ، س ٢-٣ : « ... فكان انكسار الهاء للياء قبلها تغييرا لحقها لها... »

في ت : « ... والياء قبلها تغييرا لحقها لها » وهو الصواب .

ص ٤٦ ، س ١١ : « ... واعلم أن أصل هذه ونحوه ... » .

في ت : « ... أصل هذا ونحوه ... » وهو الصواب ، لتذكير الضمير

العائد على اسم الإشارة .

س ١٤ - ١٥ : « ... وذلك أن الحرف يزيد صوتاً بحركاته » .

في ت : « ... بحركته » وهو أعلى وأجود .

ص ٤٧ ، س ٦ : « ... ما فيه كفاية عن غيره » .

في ت : « ... ما فيه كافٍ عن غيره » وهو أشبه بلغة ابن جني ، وقد

وقع مثله في غير ما موضع من كلامه في هذا الكتاب وغيره ؛ انظر مثلاً قوله ،

ص : ٦٨ « ... وفي هذا كافٍ » وقوله ص : ٧٣ « ... وفيها أوردناه كافٍ

كما حذفناه » .

ص ٤٨ ، س ٦ : « ... فقد حكي أيضاً جمعه : بزان ... »

في ت : « ... في جمعه : بزان ... » وهو الصواب .

ص ٤٩ ، س ١ : « ... قال أبو بكر في نوادر اللحياني : إنه لا يترقى

بها السماع إليه » .

في ت : « ... بها السماع إليه » وهو الوجه .

س ٣ - ٤ : « ... وإذا جاز استمرار البدل في نحو عيد وأعياد ،

وإجرائه مجرى قيل وأقيل ... » .

في ت : « ... مجرى قيل وأقيل ... » وهو الصواب ليكون اللفظان

متفقين في الزنة .

س ٤ : « ... في حرف المد الذي لا يكاد يعتد البدل فيه للضعف ... » .

في ت : « ... لضعفه ... » وهو أشبه بالصواب .



س ١٠ : « ... ولو كسرتها على مثل جبل وحبالي ... » .  
 في ت : « ... على مثال ... » وهو المؤلف في مثل هذا الموضع .  
 س ١٢ : « ... لأن العمل إنما هو في الواو ليست لها عاصمة الهمزة » .  
 وعلق الناشر على ذلك بما نصه : « كذا في النسختين ، ولملها  
 « وليست » فتبدو العبارة أكثر وضوحاً » .

قلت : وهذه الواو التي لا تتسق العبارة بدونها ثابتة في ت .  
 ص ٥٠ ، س ٣ : « من ذلك قراءة : ( أنذرهم ) بهمزة واحدة من غير مد » .  
 سقط اسم القاري ، وفي ت : « ... قراءة ابن محيصن » وهذا هو  
 المعروف في نسبة هذه القراءة ، انظر الإتحاف ، ص : ١٢٨ ، وشواذ ابن  
 خالويه ، ص : ٢ ، ومعني اللبيب ، ص : ١٥ ، وتفسير القرطبي ١/١٨٥ ،  
 وزاد أبو حيان في البحر ١/٤٨ نسبتها إلى الزهري أيضاً .

ص ٥٢ ، س ١٠ : « ... لأنه إذا قتله فقد صُرف عنه » .  
 في ت : « ... فقد صرّفه عنه » وهو أحسن مناسبة لسياق الكلام .  
 س ١١ - ١٢ : « ... وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول :  
 رفثت بها ومعها ، لما كان الرفث بمعنى الإفضاء عُدّي بالي ... » .  
 في ت : « ... رفثت بها ومعها ، ولكن لما كان ... » وهو الوجه ، وبنحو  
 هذه العبارة عبّر عن هذا المعنى في الخصائص ٢/٣٠٨ أيضاً .

ص ٥٣ ، س ١ : « ... عُدّي رضيت بعلي كما يُعدّي تقيضها وهي مسخّطت به » .  
 في ت : « ... كما تمدى تقيضتها وهي مسخّطت ... » ويشهد بصوابه تأنيثه  
 الضمير العائد عليه . وفي ت أيضاً : « ... بها » أنت ضمير « على » على  
 معنى « الكلمة » .

س ٣ : « ... وفيه غيره على سمت ما كنا بصدده ... » .

في ت : « ... وفيه عيبرة ... » وهو الصواب ، وأبو الفتح يكثر من استعمال هذا اللفظ في مثل هذا الموضع ، ومن ذلك قوله ص : ١٢٨ : « ... على عبرة التخفيف في نحو ذلك » .

س ٧ : « ومن ذلك قال ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي عن أبي عمرو . في ت : « ومن ذلك قال ابن مجاهد ، عن ابن دريد ، عن ... » فلعله سقط اسم ابن مجاهد في الطبع . وانظر في حكاية ابن دريد القراءة المذكورة عن أبي عمرو بهذا السند الجهرية ١/٣٦٧/٢ وانظر اللسان (مرض) .

س ١٠ : « ... كإبل وفخذ ... » .

في ت : « ... كإبل وإطيل وفخيد ... » .

ص ٥٤ ، س ٢ - ٣ : « وقد دللنا في كتابنا الخصائص على تقاود الفتح والسكون ولأنها يكادان يجريان مجرى واحداً في عدة أماكن » .

في ت : « ... على تقارب الفتح والسكون » وهو أمكن في نفسي . وفيها أيضاً : « ... وأنها يكادان ... » وهو أشبه بالصواب .

وقد أغفل الناشر - على خلاف عادتهم - ذكر الموضع الذي أشار إليه في الخصائص ، وهو واقع في الجزء الأول منه ، ص : ٥٩ - ٦٠ .

س ١٣ - ١٥ : « وإنما كان التعمدي أكثر من غيره من قبيل أن الفعل قد يكون حديثاً عن المفعول به نحو ضرب زيد كما يكون حديثاً عن الفاعل نحو قام زيد ، فكما لا بد للفعل من الفاعل فكذلك كثر التعمدي ، لأن في ذلك تسبياً إلى أن يكون الفعل حديثاً عن المفعول » .

والقلق يسن في الشطر الأخير من هذه الفقرة لسقط وقع فيه ، ونص هذا الشطر في ت : « ... فكما لا بد للفعل من الفاعل لا بد له من المفعول ، فلذلك كثر التعمدي ، لأن في ذلك سبياً إلى أن يكون الفعل حديثاً عن المفعول » .

- ص ٥٥، س ٣: «... تشبيها لها بواو لو» .
- فيت: «... بواو لو و أو» ويمرز هذه الزيادة أن أبا الفتح ذكر قبل سطرين الحرفين جميعاً .
- س ١٢: «... لقلت : اشترووا ففصلت ضمة الواو فأنشأت بعدها واوا» .
- وفيت: «... فمطلت ضمة الواو ...» وهو محض الصواب . وانظر قوله بمد أسطر: «... فالواو بمد الهمزة واو مطل الضمة» .
- س ١٣ - ١٤: «... ولو استذكرت وقد كسرت لقلت : اشتروي ...» .
- فيت: «... وقد كسرت الواو لقلت ...» .
- ص ٥٦، س ٣ - ٤: «... فتارة يمدل إلى الفتح في الثاني يقول : ظلمات وكيسرات، وأخرى يسكن فيقول ...» .
- فيت: «... فيقول ...» في كلا الموضعين وهو الصواب ، ولعل إسقاط الفاء في أولها من خطأ الطبع .
- س ٤ - ٥: «... فأما فمعللة بالفتح فلا بد فيه من التثقيب إتباعاً فتقول : ثمرة وثمرات ...» .
- فيت: «... فتقول : ثمرة وثمرات» وهو الصواب ليصح التمثيل .
- س ٢١: «... وكان رفضات أقرب مأخذاً من ثمرات ...» .
- فيت: «... من ثمرات ...» وهو الصواب ليصح التمثيل أيضاً .
- ص ٥٧، س ١٣ - ١٤: «... ويزيد في أنسك تسكين عين ما لامة حرف علة لما تعقب من الاعتذار من تحريك عينه - امتناعهم ...» .
- وفيت: «... بتسكين ... لما يعقب ...» وهو الصواب .
- ص ٥٨، س ١: «... وإذا جاز إسكان العين الصحيحة نحو ثمرات وثمرات صار المعتل أخرى بالضمة» .

والصواب كما في ت : « ... أخرى بالصحة ... » . وكذلك جاءت في الخزانة ٤٢٩/٣ حيث نقل جانباً من كلام ابن جني في هذا الموضوع . ص ٥٩ ، س ١٢ - ١٣ : « ومنهم من إذا أسكن التاء ليدغمها كسر الخاء لالتقاء الساكنين فاستغنى بحركتها عن نقل الحركة إليها فيقول : يَخِطِّفُ » . في ت : « ... عن نقل الحركة - وهي الفتحة - إليها ... » . س ١٤ : « ومنهم من يكسر حرف المضارعة إتباعاً لكسرة فاء الفعل ما بعده فيقول : يَخِطِّفُ » . والصواب كما في ت : « ... فاء الفعل وما بعده ... » ولعل الماطف سقط في الطبع .

س ١٩ : « وعلى هذا قالوا في ما ضيه : خِطِّفْ وأصلها : اخْتِطِفْ ... » . في ت : « ... وأصله ... » وهو أوجه . ص ٦١ ، س ٣ : « ... ووزن تَيْقِئِيلٍ تَيْفِئِيلٍ » . في ت : « ... تَيْفِئِيلٍ » وهو الصواب . ص ٦٢ ، س ٥ : « ... أن يدعي أن هنا إدغاماً ، أو أن تجمم بين ساكنين وقد قابل به جزء التفعيل ... » . في ت : « إدغاماً وأن جمع بين ساكنين ... » وهي أقوم من تلك وأخرى بالصواب .

س ٧ : « ... وهي كما ترى وتعلم محرقة ... » . في ت : « ... متحركة » ويرجح قوله عقبه : « أفيقابل في الوزن الساكن بالمتحرك ... » .

س ١٢ - ١٥ : « ... وقد قلنا في كتابنا الموسوم بـ « النصف » - وهو شرح تصريف عثمان - في نحو هذا من قوله :

وما كل مبتاع ولو سلف صفقه  
براجع ما قد فاته برداد  
فإذا تأملته أغنى عن إعادته إن شاء الله ... » .



قلت : سقطت كلمة « أبي » قبل « عثمان » . وقد خلت العبارة - على هذه القراءة : « ... فاذا تأملته ... » - من مفعول « قلنا » ، والصواب كما في ت : « ما إذا تأملته أغنى ... » .

ص ٦٣ ، س ٣ : « ... هذا عندنا على حذف المضاف ، أي ذو وقودها ، أو أصحاب وقودها » .

في ت : « ... ذوو وقودها » بالجمع ، وهو الصواب .  
 س ٨ : « ... توضأت ووضوءاً ووضوءاً ، لقولك : توضأت ووضوءاً حسناً » .  
 في ت : « ... كقولك : توضأت ... » وهو الصواب .  
 ص ٦٤ ، س ٤ : « فاذا جاء هذا المثال في المصدر من غير أن تصحبه ياء الإضافة فهو بأن يأتي معها أجدر » .

في ت : « ... معها » بفراد الضمير ، وهو الصواب ، إلا أن يكون في الأصل المغربي : « ... ياء الإضافة » بالثنائية فيجب ثنية الضمير العائد عليها .

أحمد راتب النفاخ

( يتبع )

